

## تقرير الرئيس / المدير العام

في حين أن عمليات الإغلاق في بعض البلدان الغنية وتعميم اللقاحات السريع قد قللت بشكل كبير من تطور الوباء، فإن عدد حالات الإصابة والوفيات الناجمة عن فيروس كوفيد-19 وصلت مستويات قياسية، حيث جاءت معظم الزيادة الأخيرة من جنوب آسيا.

أنهت اللجنة المستقلة للتأهب والاستجابة للجائحة عملها بتقرير دامغ بينت فيه أن كوفيد-19 كان "كارثة يمكن الوقاية منها". لقد وجد فيروس كورونا عالمًا مستضعفًا في مواجهة أسوأ آثار الوباء بالرغم من تحذيرات الخبراء وسلسلة من التهديدات الصحية العالمية الأخيرة، من السارس والإيبولا إلى زيكا. وصرحت اللجنة بأن الظروف لم تتحسن في العام الماضي، مشيرة إلى أن "النظام كما هو الآن غير ملائم بوضوح لمنع مرض جديد آخر شديد العدوى، وقد يظهر في أي وقت، من التطور إلى جائحة".

وأصدرت اللجنة، التي وصفت كوفيد-19 بأنه "دعوة مفزعة للاستيقاظ"، سلسلة من التوصيات، بما في ذلك مطالبة البلدان ذات الدخل المرتفع بتقديم ما لا يقل عن مليار جرعة لقاح إلى البلدان ذات الدخل المتوسط وأكثر من 2 مليار جرعة بحلول منتصف عام 2022. كما تحت اللجنة على تشكيل مجلس عالمي للتهديدات الصحية ونظام لمراقبة تفشي المرض يقوم على الشفافية الكاملة.

ونرى العديد من المنظمات (الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (GFATM) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري (UNAIDS)، ...) تتطلع إلى إعادة تعريف نفسها على أنها مفتاح التأهب للوباء والاستجابة له. ولا يزال تركيز جمعيات IPPF الأعضاء على الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، مع مساهمة بعضها في تعبئة المجتمعات وتعميم اللقاح. ومعظم مكاتب السكرتاريا مغلقة ويعمل الموظفون من المنزل.

وهذا يمهّد السبيل لأخبار التراجع الشرس في دعم حكومة المملكة المتحدة للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية العالمية التي أشرنا إليها في تحديث أبريل الذي قدمناه. ولقد بُذلت جهود كبيرة هذا الشهر لزيادة الضغط (قبل استضافة المملكة المتحدة لمجموعة السبع في يونيو) والتكيف مع الواقع المفاجيء الجديد، لاسيما أنه لم يراعي حتى العقود الحالية.

ونحن نعلم أنه سيتعين علينا مواصلة العمل في بيئة صعبة. ويمثل التقشف وتزايد الطلب على الخدمات تحديات هائلة. وإن الخسائر الكبيرة في تمويل IPPF - التي يبلغ مجموعها حوالي 72 مليون جنيه إسترليني (حوالي 100 مليون دولار أمريكي) - ستعني حدوث تخفيضات هائلة في برامج WISH (الصحة الجنسية المتكاملة للمرأة) وبرنامج ACCESS الرائدة في المملكة المتحدة. وبدون تمويل إضافي، سوف يضطر IPPF إلى إغلاق الخدمات في أفغانستان وبنغلاديش وزامبيا وموزمبيق وزيمبابوي وكوت ديفوار والكاميرون وأوغندا ونيبال ولبنان وقد يضطر إلى إغلاق الخدمات في تسعة بلدان إضافية، مع سحب الدعم المقدم لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية من حوالي 4500 نقطة خدمات على مستوى العالم. وللأسف، سيعني ذلك أيضًا فقدان أكثر من 480 من موظفي IPPF الذين يدعمون تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في هذه البلدان التي تدعمها FCDO في المملكة المتحدة. وبالمثل، ستؤدي هذه التخفيضات في إمدادات الصحة الإنجابية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) إلى فجوات كبيرة في سلع منع الحمل، ما يجعل من الصعب على جمعياتنا الأعضاء الحصول على وسائل منع الحمل بأسعار معقولة وإمدادات الصحة الإنجابية الأخرى والحفاظ على استدامة الخدمات.

ويُحسب لها الفضل في أن معظم الحكومات الأخرى – التي تقدم لنا دعمًا أساسيًا قيمًا للغاية – قد أكدت أو زادت من مستويات التمويل لعام 2022، ما يسمح لنا بتقديم أرقام التخطيط الإرشادية التي ترونها في تقرير لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR). وسوف تظل الموارد المتاحة للمنح الأساسية للجمعيات الأعضاء مستقرة بينما نتطلع إلى زيادة الموارد المتاحة من خلال المسار 2.

ويحدونا الأمل ونحن نمضي قدمًا في إصلاح الحوكمة (الذي يركز الآن على دعم الجمعيات الأعضاء في جهودها لتحسين الحوكمة والمساءلة)، وسيكون لدينا فرصة للتوقف قليلاً، والتأكد من أن حوكمتنا ترتبط بشكل أفضل بالمجتمعات والأفراد الذين يستفيدون من خدماتنا. ونعتمد أيضًا إطلاق منحة بحوث النهوض بالمرأة في القيادة. وسوف تعزز المسارات الوظيفية للنساء، وتمهد السبل الأكاديمية للقادة في المستويات المتوسطة والعليا، وتبني على مستويات القيادة المتنوعة في جميع قطاعات الاتحاد. وسوف نظل مشغولين طوال هذا العام ببذل جهود متجددة لدعم تطوير وتنفيذ أنظمة الإدارة والأداء الجديدة التي تمتاز بالمرونة والكفاءة للمساعدة في تحديث السكرتاريا والجمعيات الأعضاء.

ونحن متحمسون للغاية لإطلاق اتحاد تقوده الجمعيات الأعضاء ويعمل من أجل "تمكين وتقديم برنامج تحولي للجنسين لتعزيز الرعاية الذاتية للإجهاض الطبي". ويسعدنا أن نرى السرعة التي نعيد بها وضع بصمة تميز برامجنا في أمريكا اللاتينية والكاريبي، من خلال مكتب إقليمي جديد على مستوى كولومبيا وترينيداد وتوباغو. وهذا سيؤدي إلى إصلاح بعض أوجه عدم المساواة العرقية التي رأيناها فيما مضى.

ونتطلع بشدة إلى عملية تحولية وشاملة لتصميم استراتيجيتنا الجديدة للفترة من 2023 إلى 2028. وإن IPPF بصفته من أكبر المزدودين العالميين لخدمات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، وقوة دافعة للتغيير التدريجي في السياسات والحقوق، يضع على عاتقه مسؤولية تقديم إطار استراتيجي يواجه الأفكار السائدة حول الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية للجميع ويعيد التفكير والنظر فيها.

ورحب IPPF بنبا قرار الرئيس بايدن بإلغاء قاعدة الحجر العام (GGR) التي ساهمت في زيادة حالات الحمل غير المقصودة والمعرضة للخطر الشديد، والإجهاض غير الآمن – وانتهت بوفيات بين الأمهات كان من الممكن تجنبها. ولكننا ندرك أن هذا هو الحد الأدنى. ولن يهدأ لنا بال حتى نحصل على إلغاء دائم يمنع الضرر الناجم عن التآرجح المستمر وعودة العناصر الأكثر سوءًا في السياسة كلما عاد الجمهوريون للإدارة.

وفي حين أن منتدى المساواة بين الجنسين (يونيو، باريس) يعد فرصة للإشارة إلى صلابتنا للتصدي لأي اختلال في توازن القوى من منظور نسوي أعمق وتحول جنساني وشامل؛ ندرك حدود المغالاة في الوعود والتعهدات.

وسوف نعمل على مراجعة نموذج أعمالنا؛ البحث عن حلول للاستدامة تتجاوز الدورات السياسية المعتادة بهدف الاستعداد بشكل أفضل للأزمات الحتمية التي تواجهنا، بما في ذلك أزمة المناخ التي تلوح في الأفق.

وندرك أن المدافعين عن الحقوق الجنسية والإنجابية لن تنتهي معاناتهم من هجمات المنغمسين في السياسات الذكورية. ونحن متأهبون دائمًا لمن يقفون في طريق الحرية الجنسية والإنجابية: سوف يواصل IPPF الدعوة وتقديم الخدمات، مهما فعلوا وحاولوا إيقافنا. وسوف نظل أقوى.

وتحيط بعملنا ظروف صعبة تجعلنا في أمس الحاجة لمواصلة مهمتنا المشتركة لتطوير إطار استراتيجي جديد مقنع. وكلما أحاطت الظروف الصعبة بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية ازدادت مهمة IPPF صعوبة ومشقة. وينبغي أن نتلمس طريقنا في خضم هذه المسيرة الشاقة ونمضي قدمًا إلى رحاب المستقبل بعزيمة وإصرار وأمان، وهي مسؤولية نحملها على عاتقنا كمجلس ومدير عام وفريق رفيع المستوى.

وتسود العالم حالة من عدم اليقين لا نرى لها بارقة أمل في نهاية النفق المظلم. ومع ذلك، نحن على يقين أن هذا يعني ضرورة أن نبادر باختيار مجموعة الأولويات الإستراتيجية التالية ل IPPF بعناية، وهذا الأمر لا يتعلق بما نلتزم بتقديمه في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية فحسب، ولكن أيضًا بكيفية أداء عملنا، وكيف نوفر الدخل اللازم وكيف نقوم بتوزيعه، ويتعلق أيضًا بالشراكات وأنظمة الحوكمة التي سنحتاجها لتعزيز تماسك هذا الاتحاد.

وهذا العام، بناءً على مشورة لجنة C/SIP ومع التركيز على الاضطرابات في العالم من حولنا، نناضل برؤية استراتيجية مع مختلف العناصر المحيطة بمستقبل IPPF. وفي العام المقبل، سوف نرفع التوصيات المطروحة إلى الجمعية العامة، في شكل إطار استراتيجي جديد للفترة من 2023 إلى 2028. ونظرًا لأنها من أهم المسؤوليات التي تقع على عاتقنا، نحتاج إلى تخصيص وقت كافٍ معًا للقيام بذلك الأمر جيدًا. وإذا وضعنا ذلك في الاعتبار، فإن اقتراحنا للحصول على موافقتكم هو إدراج اجتماع إضافي للمجلس على الجدول الذي اعتمده في مارس.

ومن المقرر أن يعقد اجتماع المجلس الإضافي في أواخر سبتمبر، ولن يتبع جدول الأعمال المعتاد ولكن بدلاً من ذلك سيخصص لثلاثة بنود فقط، مترابطة فيما بينها:

- جميع الآراء التي تطرحها RRA بشأن نتائج تقييم المجلس ثم مناقشة ما تعنيه هذه النتائج بالنسبة لآليات عملنا في المستقبل.
- جلسة مشتركة مع لجنة C/FAR حول إدارة المخاطر وتخفيفها (أي المخاطر المالية ومخاطر البرامج والسمعة وغيرها) وما يعنيه ذلك للمستقبل.
- جلسة مشتركة مع لجنة C/SIP حول الإطار الاستراتيجي القادم والخيارات المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية المستقبلية والمواضيع والتحديات. وسوف تبني هذه الجلسة على البندين الأولين من جدول الأعمال، وتُعد نقطة فحص مبكرة مع لجنة C/SIP وفرصة أولى مهمة للمجلس للتعبير عن آرائه حول الاتجاهات المستقبلية وإمكانيات تحديد الأولويات.

ونقترح تخصيص ساعتين لكل بند، ما يجعل اجتماعنا في سبتمبر أقصر قليلاً من المعتاد. ونأمل أن يكون هذا الاقتراح في جملته منطقيًا بالنسبة لكم ونتطلع بشدة إلى مناقشة هذا الأمر في اجتماعنا في يونيو.